مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، صول لينوفيتش، في تقريره الى الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، في ١٤/١/١٩٨٠، باعتبارها الصلاحيات التي تمّ الاتفاق عليها في المفاوضات(٥). لكن كان هناك تباين طفيف على النحو التالي:

- وضع التقرير الاميركي كلاً من الميزانية والضرائب كبند مستقل، فيما دمجها المشروع المصري تحت مسمى «المالية».
- استخدام التقرير الاميركي تعبير «الشرطة المحلية والسجون»، فيما استخدم المشروع المصري تعبير الامن والنظام العام والشرطة مرة، وتعبير الامن الداخلي مرة أخرى.
- تضمن التقرير الاميركي ثلاثة قطاعات لم يتطرق اليها المشروع المصري، وهي الشؤون البلدية، والحفاظ على البيئة، واعادة تأهيل اللاجئين (وكان يقصد بهذا القطاع الاخير سكان المخيمات في الضفة والقطاع فحسب).
- فصل التقرير الاميركي قطاعي النقل والمواصلات اللذين دمجهما المشروع المصري، مع حرص الاول على تأكيد الطابع الداخلي لهما. لكن حرص المشروع المصري على ترك هذا الموضوع مفتوحاً، من خلال تأكيد حق المجلس التنفيذي في أن «ينشىء اداراته وأقسامه حسبما يرى ضرورياً لحسن أداء مهامه».

ويظل أهم ما تميز به هذا المشروع هو ابراز ضرورة وجود مجلس نيابي يضم من ٨٠ الى ١٠٠ عضو منتخبين بشكل حر من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، بحيث يكون المجلس التنفيذي منبثقاً منه ومنتخباً من بين أعضائه (١٠ ـ ١٥ عضواً). ويتولّى المجلس النيابي، وفقاً للتصوّر المصري، السلطة التشريعية، «سنّ القوانين واللوائح والرقابة»، أي «مراقبة تنفيذ ما يسنّه من قوانين واقرار الميزانية وفرض الضرائب، الخ». كما تضمّن التصور المصري ضرورة «تنظيم القضاء في نظام للمحاكم ومحكمة للاستئناف ومحكمة عليا مع توفير الضمانات الكاملة لاستقلاله ولحسن تحقيقه للعدالة».

قضايا الخلاف خلال مفاوضات الحكم الذاتي

نتيجة تعارض التصوّرين، المصري والاسرائيلي، لأسس حل القضية الفلسطينية ولقواعد تنظيم الحكم الذاتي، كان من الطبيعي ان يحدث صراع تفاوضي حادّ تمسّك المفاوض المصري خلاله بمطالب محدّدة تنطلق من تصوّره السابق عرضه. ويمكن تقسيم قضايا الخلاف خلال المفاوضات الى ثلاث مجموعات:

اولاً ـ القضايا السياسية والقانونية:

وهي تشمل، في الواقع، معظم القضايا الخلافية، وأهمها:

أ ـ مصدر سلطة الحكم الذاتي: بمعنى المرجعية التي تستمد منها الحكومة الذاتية سلطتها خلال المرحلة الانتقالية، أو بمعنى السلطة العليا. وترجع أهمية هذا الخلاف الى ان من يمتلك المرجعية يصبح صاحب الكلمة الحاسمة عند نشوء أي خلاف في التطبيق، فضلاً عن أنه يملك توجيه سلطة الحكم الذاتي في الامور التي تبقى خارج مسؤوليتها المباشرة. وقد رفض المفاوض المصري مطلب اسرائيل بأن تكون الحكومة العسكرية المنسحبة هي صاحبة المرجعية أو مصدر السلطة